**معالي الوزير المحترم**

**تحية طيبة وبعد،**

**أكتب إليكم لأطلب منكم دعم مشروع قرار إنشاء هيئة حكومية دولية " للعلوم والسياسات لدعم العمل على المواد الكيميائية والنفايات والتلوث". سيتم تقديم مشروع القرار هذا في** **الاجتماع القادم لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA5.2) في الفترة من 28 فبراير إلى 2 مارس 2022 في نيروبي ، كينيا.**

**بصفتي عالمًا يعمل في مجالات العلوم البيئية ، فأنا قلق جدًا من التهديد الذي يشكله سوء إدارة المواد الكيميائية والنفايات على صحة الإنسان والبيئة. تُظهر تقديرات دراسات عبء المرض العالمي أن التعرض لمجموعة فرعية صغيرة من المواد الكيميائية الضارة المدروسة جيدًا والتي لا تزال سيئة الإدارة يتسبب في أكثر من مليون حالة وفاة مبكرة في جميع أنحاء العالم كل عام ، وهو ما يكاد يكون مساويًا للآثار المرتبطة بالتدخين السلبى. هذا أمر مقلق بشكل خاص بالنظر إلى أن الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية والنفايات في زيادة مستمرة دون وجود رقابة عالمية كافية قائمة على الأدلة.**

**كما يتضح من أولويات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 2022-2025 ، فإن المجتمع الدولي يكرس الجهود للتصدى المشترك للتهديدات البيئية العالمية الثلاثة المرتبطة بتغير المناخ ، وفقدان التنوع البيولوجي ، والمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. قدمت سلسلة من التقارير الأساسية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة لقرارات UNEA4 ، حجة قوية للحاجة إلى تقييمات علمية سليمة وذات مصداقية وموثوقة لدعم استجابات السياسات في الوقت المناسب للتخفيف من المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية والنفايات والتلوث على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. يجب أن تأتي مثل هذه التقييمات من خبراء مطلعين ومستقلين ومفوضين يعملون من خلال عملية منفتحة وشفافة.**

**العديد من هيئات العلوم والسياسات تعالج بالفعل قضايا محددة في مجال "المواد الكيميائية والنفايات والتلوث" ، على سبيل المثال ، في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا. ومع ذلك ، توجد فجوات كبيرة في تغطية جميع القضايا الحرجة ، مثل الرصاص والمعادن الخطرة الأخرى ، ومبيدات الآفات شديدة الخطورة ، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء ، والعديد من القضايا الأخرى التي لا تغطيها الأطر القائمة. علاوة على ذلك ، لا تحتوي الأطر الحالية بشكل عام على آليات للتصدي الاستباقي للتهديدات الجديدة والناشئة ، أو للعمل بفعالية مع** **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC (تغير المناخ) و المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي IPBES (فقدان التنوع البيولوجي).**

**المواد الكيميائية والنفايات والتلوث هي تهديد بيئي عالمي لا يعترف بالحدود الجغرافية للدول. كما هو موضح في حالة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ، لا يمكن معالجة هذه المشاكل المعقدة إلا من خلال الجهود المتضافرة من قبل كل عضو في المجتمع الدولي ، مسترشدين بأحدث ما وصل إليه العلم. التعلم أيضا من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC و المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي IPBES ، بأن الفوائد المتوسطة إلى طويلة الأجل تفوق بكثير الاستثمارات قصيرة الأجل.**

**استجابة لهذه الحاجة ، ستقدم العديد من البلدان مشروع قرار في اجتماع UNEA5.2 القادم يدعو إلى** **إنشاء هيئة حكومية دولية للعلوم والسياسات للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وتشمل هذه البلدان الآن كوستاريكا وغانا ومالي وسويسرا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية وأوروجواي. أود أن أطلب من حكومتكم (وزارة البيئة) أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا أو أن تدعم مشروع القرار في UNEA5.2.**

**في الختام ، هناك حاجة ماسة إلى هيئة حكومية دولية للعلوم والسياسات للتصدي للتهديدات التي تشكلها المواد الكيميائية والنفايات والتلوث ، ولإيجاد وتعزيز تدابير للتصدي المشترك لهذا التهديد إلى جانب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. أطلب منكم مرة أخرى أن تدعموا ، نيابة عن حكومتكم ، هذه المبادرة الحاسمة لتعزيز الحوكمة العالمية للتهديدات البيئية نحو مستقبل مستدام. علاوة على ذلك ، أود أن أطلب منكم الرد على هذه الرسالة قبل الاجتماع القادم لجمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEA5.2 ، مع شرح موقف حكومتكم من هذا الاقتراح.**

**المخلص**

**............**

**رابط لمشروع قرار إنشاء هيئة حكومية دولية للعلوم والسياسات للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث**

<https://tinyurl.com/a3wc456s>